# باب الزراعة

## القطن ومالية القطر المصري

جاء في مذكرة اللجنة المالية التي قدمت الى البرلمان المصري ما يأتي متعلقاً بالقطن

لقد شمل الرخاء البلاد في سنة ١٩٢٤ فبيع محصول القطن الذي جاوز السبعة ملايين قنطار باسعار تراوحت بين ٤٢ و٧٥ ريالاً للقنطار من السكلاريدس وبين ٣٠ و٣٨ للاشموني ، ونشطت حركة المعاملات حتى وصلت قيمة ما اصدر من البنك نوت الى ٤٣,٤٠٠,٠٠٠ ج م وانتعشت التجارة واتجه ميزانها في صالح القطر بدرجة محسوسة حتى جاءت قيمة الصادرات متجاوزة قيمة الواردات بمبلغ ١٤,٩٩٧,٠١٧ ج.م

وقد كان لكل ذلك اثر ظاهر في زيادة ما اودعت البنوك من الاموال وفي تناقص الديون العقارية والاقبال على اقتناء السندات وازدياد تشغيل الاموال المصرية في الخارج

وجاء هذا اليسر موطداً لما ادخرته البلاد من الثروة العامة في بضع السنوات السابقة فساعدها على تحمل الصدمة الناشئة من هبوط اسعار القطن في سنة ١٩٢٥ وكان السبب الرئيسي لذلك الهبوط وفرة المحصول في العالم فقد بلغ المحصول المصري في السنة المذكورة حوالي الثمانية ملايين قنطار وبلغ الامريكي ١٦ ١٠٤ ٠٠٠ بالة مقابل ١٣ ٦٣١ ٠٠٠ في سنة ١٩٢٤ فهبط سعر السكلاريدس من ٥٠ ريالاً في بدء الموسم الى دون الثلاثين في النصف الاخير من شهر مارس والاشموني من ٣٣ ريالاً الى دون الواحد والعشرين. على ان وفرة المحصول ما هي الاّ ظرف عارض لا يمكن ان يستمر ، وما دام عدد سكان العالم في ازدياد فان الحال قد تتبدل من حين الى حين

ولما تدهورت الاسعار في بدء الموسم تدهوراً انذر منهُ الاهلون اصدر مجلس الوزراء في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٥ قراراً بدخول الحكومة السوق مشترية ومع ذلك فقد توالى الهبوط حتى بلغ السعر في ١١ يناير سنة ١٩٢٦ : ٣٢٤٨٠ ريالاً للسكلاريدس من رتبة فولي جودفير فازداد التذمر وما لبثت ان عمت الشكوى فرأى مجلس الوزراء على اثر ذلك ان يكون التدخل اشد فعلاً واقوى اثراً فاصدر في ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ قراراً بالتوسع فيما تشتريه الحكومة من القطن في سوق مينا البصل لغاية ٥٠٠ الف قنطار

مع المحافظة على نسبة معقولة بين سعر القطن المصري وسعر القطن الامريكي ، وذلك بجعل الفرق بين المصري والامريكي قاعدة للشراء ، وقد حدد هذا الفرق بمقدار ٧٥ في المائة للقطن السكلاريدس من رتبة فولي جود فير

وتشكلت على اثر ذلك لجنة في وزارة المالية مهمتها تحديد الكميات والاسعار لما يشترى من القطن يومياً لحساب الحكومة ، ومن اعضاء تلك اللجنة مندوب يمثل النقابة الزراعية العامة . وقد باشرت اللجنة ولا تزال تباشر مهمتها و بلغ ما اشتري من القطن لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ : ٣٥٠٥٠٠٠ قنطار قيمتها ٣٦٤ ٠٠٠ ٣ ج.م غير المصاريف التي بلغت حتى ذلك التاريخ ٤٨٠٠٠ ج.م على وجه التقريب وما عدا قطن الدومين الذي لم يعرض للبيع حتى الآن ويبلغ ٣١٩٨٠ قنطاراً . وعلى اثر هذا التدخل الاخير ارتفع السعر قليلاً الاَّ انهُ لم تلبث ان تغلبت عوامل الهبوط وتوالي الضغط على المتجين وتضاءل الطلب فاستمر الهبوط الى ان بلغ في ٢٢ مارس الماضي ٢٩ ريالاً و٩٠ بنطاً للقنطار السكلاريدس فولي جود فير وربما نزل الى ادنى من هذا الحد لولا تدخل الحكومة

على انهُ بفضل ما تمتعت بهِ البلاد من يسر منذ سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ لم تنل منها تلك الصدمة كثيراً . فان الحالة الاقتصادية موجبة قطعاً لينة بالرغم من بعض الكساد في التجارة فقد زادت الواردات على الصادرات في سنة ١٩٢٥ بمبلغ ٧٦٧ ٩٧٣ جنيهاً على ان ما تيسر ادخارهُ في بضع السنوات السابقة قد مكن البلاد من مواجهة هذا الكساد الذي نرجو الا يدوم ، دون ان ينوء بهِ كاهلها وزاد نصيب مصر من سندات الموحد والممتاز حتى بلغت قيمة الكوبونات التي دفعت هنا في سنة ١٩٢٥ — ٥٨ في المائة من المجموع ، بعد ان كانت ٥٧ في المائة في سنة ١٩٢٤ و٤٩ في المائة في سنة ١٩٢٣ وذلك بالرغم من قلة الراغبين في البيع في الخارج و بالرغم من احتفاظ حملة الاوراق من اهالي الاقطار ذات النقد المنخفض بما لديهم منها بل ومن رغبتهم في ان يستردوا باسعار أعلى ما سبق لهم بيعه

كذلك قد زاد ما دفع للبنوك العقارية من الاقساط المستحقة لها عن القروض التي عقدتها فقد دُفع الى البنك العقاري من تلك الاقساط في سنة ١٩٢٥ : ٣٩٠ ٩٣٠ ١ ج.م في حين ان السلف الجديدة التي عقدت لديهِ كانت ٨٠٦ ٣٢١ ١ ج.م فتكون زيادة المبالغ المسددة على المبالغ المقترضة ٥٨٤ ٥٩٨ ج.م واصبح الباقي لهُ عند الاهالي

٣٦٩ ٨٥٥ ١٦ ج.م في آخر اكتوبر سنة ١٩٢٥ بعد ان كانت ٩٥٣ ٤٥٣ ١٧ ج.م

زادت ايضاً حركة تشييد المباني في مدن القطر الكبرى فارتفع المحصل من عوائد المباني من ٥٣١ ٤٧٥ ج.م في سنة ١٩٢٣ الى ٥١٧ ٨٢٦ ج.م في سنة ١٩٢٤ ثم الى ٥٥٠ ٠٠٠ ج.م تقريباً في سنة ١٩٢٥ وزاد عدد ملاك الاراضي الزراعية كما زادت الاطيان التي يملكونها فقد كانوا في سنة ١٩١٥—١ ٥٩٠ ٤٠١ مالكاً منهم ١٥٨١٦٦٥ من الوطنيين يملكون ٤ ٧٥٠ ٥٢٧ فداناً فبلغوا في سنة ١٩٢٤—١ ٩٧٢ ٣٦٥ مالكاً منهم ١٩٦٥٤١٢ من الوطنيين يملكون ٥ ٠٣٤ ١٧٠ فداناً و٦٩٥٣ اجنبياً يملكون ٥٦٣٧٤٦ فداناً ثم بلغوا في سنة ١٩٢٥ : ٢٠٣٩٨٨٨ مالكاً منهم ٢٠٣٣١١٤ من الوطنيين يملكون ٥ ٠٤٧ ١١٣ فداناً و٦٧٧٤ أجنبيا يملكون ٥٤٩٩٢٠ فداناً

ولقد تماسكت اسعار الاوراق المالية ونشطت حركة الاعمال في بورصتي الاوراق بالقاهرة والاسكندرية على الرغم مما انتاب اسعار القطن وكان للاحكام التي اصدرتها بعض المحاكم بشأن سعر الكامبيو الذي تدفع على اساسه فوائد بعض السندات المقدرة قيمتها بالفرنكات اثر بين في زيادة الثروة المحلية

على ان تضعضع اسعار القطن لم يكن بغير اثر في حركة اصدار البنك نوت . فان الحد الذي وصل اليه في اول يناير سنة ١٩٢٥ وهو ٠٠٠ ٩٠٠ ٤١ جنيه كان اقصى حد لسنة ١٩٢٥ وما لبثت الكمية ان اخذت في التناقص تدريجياً حتى وصلت الى ٠٠٠ ٧٠٠ ٢٨ في اواسط اغسطس وبالرغم مما جرت عليه العادة من نشاط حركة اصدار الاوراق في موسم القطن نشاطاً تمتاز به عنها في الاوقات الاخرى من السنة فان مقدار ما اصدر في موسم سنة ١٩٢٥ لم يتعد ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٨٤ جنيه وانتهى الصعود الى هذا الرقم مبكراً في ٥ اكتوبر وذلك بسبب هبوط الاسعار وتعذر تصريف القطن مما جعل الحاجة الى العملة اقل من المعتاد

## المعامل الزراعية

ابنا في الجزء الماضي ان عدد سكان القطر المصري سيبلغ بعد عشرين سنة عشرين مليوناً او اكثر الى اثنين وعشرين مليوناً حسب الزيادة السنوية في عدد المواليد على عدد الوفيات وان موارد الزراعة المعتمد عليها الآن تقصر حينئذ عن ان تفي بمعيشة السكان الا اذا اتقنت الزراعة فوق ما هي متقنة الآن وزاد الاهتمام بالصناعة ولاسيما الصناعات التي موادها الخام ( الاولية ) موجودة في القطر

ومن غريب الاتفاق ان ما كنا نفكر فيهِ حينما كتبنا ما كتبنا كان رجل في البلاد الانكليزية يفكر فيهِ من جهة بلادهِ التي كادت الزراعة تهمل فيها تماماً حتى تضطر الآن ان تبتاع في السنة من الخارج من مواد الطعام ما يبلغ ثمنهُ خمسمائة مليون جنيه . فقد جاءتنا قبيل كتابة هذه السطور مجلة القرن التاسع عشر الانكليزية لشهر يونيو وفيها مقالة للسر يبتش توماس موضوعها مركب من المعمل والحقل ويطلع ان يترجم بالمعامل الزراعية ويراد بهِ انشاء معامل في الزراعات الواسعة لمعالجة غلات الارض حتى تصير في الصورة التي تستعمل بها . فحيث يزرع قصب السكر تنشأ معامل لعصرهِ واستخراج السكر منهُ وتكريرهِ وحيث تزرع الفواكه ينشأ لها معامل لتجفيفها ولعمل المربيات منها

ومما ذكرهُ في هذا الصدد ان زرع البنجر ( الشمندور ) الذي يستخرج السكر منهُ يفيد الارض فائدة كبيرة بما يتناولهُ من الحرث والركس والعزق ولان جذور هذا البنجر تنور في الارض اكثر من قدمين ونصف قدم فتتناول الغذاء من طبقاتها السفلى وتبقى جذيراتها الصغيرة في الارض فتزيد خصبها . وهذا البنجر من اشد المزروعات تطلباً لنور الشمس فيكون القطر المصري من اصلح الاقطار لزرعهِ . ونتذكر اننا رأينا في المعرض الزراعي الاول الذي اقيم في الجزيرة رؤوساً من البنجر لا تقل زنة الراس منها عن اثنين او ثلاث وقد قيل لنا حينئذٍ ان زرع قصب السكر اربح من زرعهِ . ولكن اذا كان منهُ فائدة للارض فوق ما فيهِ من السكر فليس من سداد الرأي اهمالهُ

ومما يذكر في هذا الصدد الفواكه على انواعها والمربيات التي تصنع منها فان ثمن ما يرد الى القطر المصري يبلغ نحو مليون جنيه حسب تقرير الجمرك كما يرى في هذا الجدول

| | سنة ١٩٢٤ | | |
|---|---|---|---|
| العنب | ١٠٨٠٠٠ | التفاح والكمثرى | ١٢٤٥٣٤ |
| الموز | ٠١٤٩٠٥ | الرمان | ٠٢٠٤٩٣ |
| البرتقال | ١٣٧٩٢٣ | التين | ٠٥٠٨٩٥ |
| البطيخ | ٠٦٨٩٢٩ | الشمش الجاف | ٠٨٥٥٩١ |
| | | مربيات مختلفة | ٠٣٠٥٨٨ |
| | | خضراوات مقددة | ٠٣٩٥٣٣ |

وعلى مقربة من العاصمة اطيان تزرع فيها الآن الفواكه على انواعها وتصنع منها المربيات وتوضع في آنية من الصفيح جميلة المنظر تحسبها آتية من فرنسا او انكلترا . ولا نرى ما يمنع ان تزاد هذه المعامل ويكثر زرع الفاكهة حتى ان ما لا يباع منها حالاً ويخشى

من تلفو يعقد بالسكر و يباع في هذا القطر واذا زاد على المقطوعية المحلية يرسل الى انكلترا او غيرها كما ترسل اليها هذه المربيات من اسبانيا

وما يقال عن المربيات على انواعها يقال عن الارواح العطرية التي تستخرج من الورد وزهر الليمون وزهر البنفسج وزهر الياسمين والفل والنمنع وزهر الاكاسيا المعروف بالعنبر

والظاهر ان تربية الدجاج والارانب والعجول والخرفان من الاعمال الزراعية الرابحة في ايدي الذين يعرفون كيف يتقنونها فانها شاعت على مقربة من القاهرة والاسكندرية. ومن ذلك استخراج الزبدة وعمل الجبن فانهُ يرد الى مصر من الجبن في السنة ما ثمنهُ اكثر من ثلثمائة الف جنيه و يظهر لنا ان بعض انواع الجبن الرومي صارت تصنع في القطر المصري والمصنوع هنا انظف من الذي يرد من الخارج

واهم من ذلك انشاء المعامل لغزل القطن والكتان ونسجهما. وهذه المعامل لا يحتمل ان تقام الاَّ في مكان رطب الهواء كضواحي الاسكندرية ولا ينتظر ان تكفي لغزل كل القطن المصري ولا لغزل عشره لكثرة ما يحتاج انشاؤها من ملايين الجنيهات ولا لغزل السكلاريدس مما مقطوعيتهُ عندنا لا تكاد تذكر ولكن اذا انشئت معامل تغزل وتنسج من القطن الاشموني ما يكفي لمقطوعية القطر ففي ذلك الغناء فانهُ يرد الى القطر المصري في السنة من المنزولات والمنسوجات القطنية ما ثمنهُ اكثر من عشرة ملايين من الجنيهات ولا يبعد ان تكون قيمة صناعتها والمتاجرة بها ذهابًا وايابًا نحو ثلاثة ارباع ثمنها فيبقى هذا المبلغ في القطر المصري

## مكافحة الدودة القرنفلية

نُشرت اعمال المؤتمر العلمي الاميركي الثالث الذي عقد في ليما بالبيرو وفيهِ خطبة للاستاذ ڤرنون كلوغ موضوعها علم الاحياء الدولي قال فيها ان الحشرات التي منها اكبر ضرر على المزروعات في الولايات المتحدة تبلغ نحو خمسين نوعًا وثلاثون نوعًا منها او اكثر لم تكن في الولايات المتحدة بل انتها من اوربا او غيرها كما ان الفيلكسرا وصلت الى اوربا من اميركا واتلفت في فرنسا وحدها كرومًا من العنب مساحتها مليونا فدان قبلما عُرف علاجها. والحشرة التي تتلف البطاطس جاءت اوربا من كولورادو باميركا والقت عصاها في الجنوب الشرقي من فرنسا وهي تهدد المانيا الآن. ثم ان الحشرات الضارة يقوم لها في وطنها الاصلي مع الزمن اعداء تفتك بها فاذا دخلت بلادًا جديدة لم تجد فيها تلك الاعداء

فتفتك بمزروعاتها اكثر مما كانت تفتك بمزروعات وطنها الاصلي ولذلك اهتمت الحكومات الآن بالبحث عن اعداء الحشرات الضارة في وطنها الاصلي والاستعانة بها على مقاومتها

نقول ان الدودة القرنفلية التي اوقعت بالقطر المصري اكبر ضرر حتى لقد تبلغ خسارة القطر بها عشرة ملايين جنيه في السنة يرجح الباحثون انها اتت القطر المصري من الهند في قطن هندي غير محلوج فلماذا لا تهتم وزارة الزراعة بالبحث عن عدو هذه الدودة في الهند وجلبه الى القطر المصري ونشره فيه لعله يساعد على استئصالها او تقليل ضررها

## بحيرة تسانا وماء النيل

بحيرة تسانا او صانا في بلاد الحبشة احدى منابع البحر الازرق وقد اوفدت الحكومة المصرية الدكتور غراهام الجيولوجي والمستر بلاك العالم الطبيعي للبحث عما يمكن ان يعمل للتحكم بماء هذه البحيرة حتى يبقى فيها جانب منه من زمن الفيضان الى زمن التحاريق فيحتاج ٣٤ شهراً اي في مدة ثلاثة فيضانات فوجدا الامور الآتية

اولاً ان هذه البحيرة تكونت في عصر جيولوجي حديث من ثوران بركاني وقعت حممه في وادٍ فسدّته حيث وقعت فصار ما فوق السد بحيرة

ثانياً ان مساحة سطح البحيرة ٣٠٦٠ كيلومتر مربع كأن طولها ٥٥ كيلومتراً وعرضها كذلك

ثالثاً انه يتبخر من مائها ما سمكه مليمتر ونصف في اليوم في شهر اغسطس ثم يزيد التبخر رويداً رويداً حتى يبلغ ستة مليمترات في اليوم في ابريل وفي السنة كلها ١٤٨٠ مليمتراً او نحو متر ونصف

رابعاً ان ما يجري منها من الماء في الثانية من الزمان يكون على اقله في آخر فصل الجفاف وهو حينئذٍ ١٠ امتار مكعبة في الثانية من الزمان ثم يزيد حتى يبلغ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية حينما يكون الماء في البحيرة على اعلاه وذلك في سبتمبر

وهذا المقدار اقل من جزء من خمسين جزءاً من الماء الذي يجري في النيل في اصوان زمن الفيضان فلهذه البحيرة شأن قليل في فيضان النيل ولكن اذا اقيم لها سد عند مخرج البحر الازرق منها حتى يسهل التحكم بالماء الذي يجري منها الى النيل كان منها نفع كبير وقت التحاريق لانه يمكن ان يخزن فيها حينئذٍ ٣٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء . وبناء هذا السد يقتضي نحو مليونين ونصف من الجنيهات واذا اريد اصلاح الطريق من النيل اليها اقتضى ذلك نفقات اخرى